

تمهيد:

في ظل التغيرات التي تشهدها العالم اليوم ، و اشتداد المنافسة بين الدول و المؤسسات الاقتصادية اصبح من الواجب هذه الدول و المؤسسات الاقتصادية وضع خطط وسياسات تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة ، وذلك بتوفير البيئة المناسبة بالنسبة للمؤسسات القائمة و العمل على جلب رؤوس الأموال و لن يتأتى هذا إلا من خلال وجود اصلاحات تمس جميع القطاعات الاقتصادية. ومن بين هذه السياسات نجد الساسة الجبائية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي سواء من اجل تغطية النفقات العامة عن طريق فرض ضرائب و رسوم ، او يمنح امتيازات و تحفيزات للمتعاملين الاقتصاديين بغية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ...الخ.

لذا فإننا نجد أن أغلبية الدول تعتمد إلى اللجوء السياسة الامتيازات أو التحفيزات الضريبية سواء للمستثمرين او للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه الضرائب في التأثير على نشاط و تنافسية المؤسسة ، بحيث يجب أن لا تقف الضريبية عائقا في وجه القرارات و التصرفات التي تقوم بها المؤسسة .

المبحث الأول: ماهية تنافسية المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم ودعائم التنافسية.

أولا: مفهوم التنافسية

لم يتفق المفكرون على تعريف محدد حيث عرفها البعض بأنها " القدرة التي تمتلكها المؤسسة في وقت معين على مقاومة منافسيها " و البعض الآخر يرى أن مضمونها أوسع من أن يكون ذو طابع دافعي فالتنافسيون أو المتنافسون هم الذين يشغلون مركز القيادة أو الريادة في السوق.⁽¹⁾

وتعرف التنافسية على أنها إمكانية تقديم المنتج ذو جودة عالية و بسعر معقول من طرف المستهلك ينظر لتنافسية من زاوية مختلفة فهناك من يرى قيد تحول دون النمو في السوق و هناك من يرى أنها

(1) طيب داودي امрад محبوب, مجلة العلوم الإنسانية تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي العدد الثاني عشر جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 38.

محفز قوي يدفع نحو بذل المزيد من الجهد، قصد تحسين متواصل لأداء على كل المستويات فإن التنافسية تخضع هنا لتقويم ذاتي من قبل الممارسين (1).

من خلال ما سبق فإنه من الصعب الوصول إلى التنافسية إلا أنه يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- يقوم تحقيق التنافسية على توفر أفضليات التنافسية.

- يعتبر المستهلك محور إهتمام التنافسية.

ثانيا: دعائم التنافسية

ان الحكم على تنافسية المؤسسة بصفة عامة ، يتم من خلال تحليل مكوناتها و تقييمها من خلال مؤشرات متعددة و مقارنتها بمنافسيها المباشرين ، ولعل من أهم دعائم تنافسية المؤسسة نجد التنافسية المالية:

أن معرفة ذلك يتم بواسطة القيام بالتحليل المالي لأنشطة المؤسسة من خلال النسب المالية المحققة ومقارنتها بنسب منافسيها في نفس القطاع ،ومما لا شك فيه توجد ترسانة من النسب

المالية التي تتوقف على الطبيعة النشاط ، خصوصية المؤسسة، و دورة حياتها ، إلا أنها بعض النسب شائعة الاستعمال مثل:

✓ نسبة رأس المال الدائم الأموال الدائمة الأصول المتداولة).

✓ نسبة الاستقلالية (الأموال الخاصة مجموع الديون).

✓ نسبة مردودية الأصول (نتيجة الصافية /إجمالي الأصول).

✓ نسبة الاستثمارات الممكن تجديدها (الاهتلاكات المتركمة القيمة الإجمالية الاستثمارات).

✓ نسبة القدرة الذاتية على سداد الديون (التمويل الذاتي مجموع الديون).

2-التنافسية التجارية :

أن القدرة التنافسية للمؤسسة في المجال التجاري يمكنها من تحديد وضعيتها في القطاعات السوقية اتجاه منافسيها المباشرين ، و يتم معرفة ذلك من خلال عدة مؤشرات منها على سبيل المثال :

✓ وضعيتها منتجاتها في السوق، من خلال التركيز على الجودة و الأجل ... الخ .

✓ شهرتها التجارية التي تتمثل في درجة وفاء مستهلكيها ، و تعاملها مع زبائنها ، و سعة حفيظة

منتجاتها و تنوعها، وفاعلية سياستها الاتصالية الاشهاية... الخ (التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال فعالية قنوتها التوزيعية، قوتها البيعية ، والخدمات المقدمة بعد عملية البيع.. الخ

3- التنافسية التقنية :

تتمثل في قدرة المؤسسة في التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة، ولن يتأتى هذا إلا بمسايرة التطور التقني، مع وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج، كما إن درجة تأهيل و توفير جو يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، واخذ مختلف القوى الداخلية و الخارجية بعين الاعتبار مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.(2)

4- التنافسية التنظيمية والتسييرية:

(1) بوغرارة نائية، دور سلسلة القومية لبورتر في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات (دراسة حالة Mega Pizza ولاية قسنطينة).

مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، تخصص تسويق الخدمات جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي السنة 2016 /2017 ، ص43

(2) يحي لخضر دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالت (مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب بسكرة) مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير جامعة محمد بوضياف لمسيلة السنة 2006/2007 ص ص: 43، 44

ويتعلق الأمر بتنظيم المؤسسة بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة و يتوقف ذلك على نوعية الأنشطة و طبيعة التنظيم و القرارات ودرجة الإنكماش أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاء مسيرها و علاقتهم بالمرؤوسين.

5- التنافسية الجبائية:

تعرف على أنها إجراء ضريبي تقوم به الدولة من جانب واحد لتشجيع الإستثمار أو توسيع الوعاء الضريبي من خلال تخفيض المعدلات الضريبية أو منح الإعفاءات الضريبية لذا فهي وسيلة تدفع للمؤسسة للإستفادة من الفرص والإمتيازات التي تمنحها التشريعات وكيفية إستغلالها قصد تخفيض العبء الضريبي عليها ذلك لأن الضغط الجبائي يعيق إستثمارات المؤسسة هذا من جهة وإتساع التكاليف الجبائية للتعقيد و التطور من جهة أخرى لذي كان إلزاما على المؤسسة متابعة مختلف التشريعات من أجل تقليل قدرتها وعلى إستخدام الضريبة لفائدتها.

المطلب الثاني: مفهوم الميزة التنافسية

على رغم من وجود العديد من التعاريف للميزة التنافسية و إختلاف نظرة المفكرين نذكر أهمها: يرى بورتر (Porter) أن الميزة التنافسية هي عبارة عن قدرة المؤسسة على تقديم سلعة أو خدمة ذات نفقة أقل و منتج متميز عن نظيره في الأسواق مع إمكانية الإحتفاظ بهذه القدرة .

بينما يرى (Mc Fetridge) بأن الميزة التنافسية في مؤسسة مايمكن أن تتحقق في حال ما إذا كان بإسقاطها أن تحفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية و الأرباح ,مقابل انخفاض في التكاليف وإرتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح.(1)

عرفها محسن أحمد الخضري بأنها إيجاد أوضاع تفوق مختلفة و مصنوعة تملكها مؤسسة معينة وتتفق فيها في مجالات الإنتاج التسويق, التمويين... كما يعرفها البعض على أنها الميزة التي تنشأ من مجموعة الوظائف المرتبطة لتصميم و تصنيع و تطوير منتجات المؤسسة و التي يتم أدائها بطريقة أفضل من منافسيها.(2)

المطلب الثالث: مصادر وخصائص الميزة التنافسية

أولاً: مصادر الميزة التنافسية

1- الكفاءة: تجسد الكفاءة في الإستغلال المثل في الموارد متاحة و تقاس كمية المدخلات المستخدمة لإنتاج المخرجات المحددة بإعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى المخرجات في المؤسسة تتميز التكاليف بالإنخفاض إذا كانت تستحوذ على كفاءات إنتاجية مالية مقارنة بمنافسيها مما يسمح لا ببناء ميزة تنافسية.

2- الجودة: نتيجة لتغيرات السريعة وتطورات المتعاقبة زاد إهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم لم يعد السعر هو العامل الوحيد المحرك لسلوك المستهلك بل أصبحت الجودة هي الإهتمام الأول وهو ما أرغم المؤسسات التي ترغب في المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية.

(1) لشهب الصادق، دور الابتكار في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في الشركة الميدانية للهندسة بتقوت، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014/2015 ، ص 43.

(2) حجاج عبد الرؤوف المية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصدرها ونور الإبداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورد الصناعة العطور بالوادي. مذكرة ماجستير كلية التسيير والعلوم الاقتصادية والتجارية تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات جامعية 20 أوت 55 سكيكدة 2016/2017 ، ص4

3-المعرفة: تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لإستمرار مشاط المؤسسة المرتكز على المعلومات والمعرفة.

ثانيا: خصائص الميزة التنافسية(1)

يمكن القول أن الميزة التنافسية في المجال الذي تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في إستغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات و تنتبع المية التنافسية من قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها المادية أو البشرية أو الفكرية. فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا و القدرة على تخفيض التكلفة و إن خصائص الميزة التنافسية عديدة يمكن تجسيدها في

✓ أن تكون مستمرة و متسارعة, بمعنى أن تحقق الأسبقية على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط

✓ أن تكون متجددة وفق المعطيات البيئية الخارجية من جهة و قدرات موارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى أن تكون مرنة بمعنى إحلال مميزات التنافسية أخرى بسهولة و يسر وفق إعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد و قدرات المؤسسة من جهة أخرى.

✓ أن يتناسب إستخدام المميزات التنافسية مع الأهداف و النتائج التي ترغب المؤسسة في تحقيقها سواء على المدى القريب او البعيد.

المطلب الرابع: أنواع الميزة التنافسية

إن قيام المؤسسة بتشخيص بيئتها التنافسية تحليل سلسلة القيمة الخاصة بها ينتج عنه مزايا تنافسية يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين هما:

1. **التكلفة الأقل:** ومعناها قدرة المؤسسة على تصميم، تصنيع تسويق منتج بأقل تكلفة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة، وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد أكبر، ولتحقيق هذه الميزة، فإنه لا بد من فهم الأنشطة الحرجة في سلسلة القيمة للمؤسسة والتي تعد مصدرا هاما لهاته الميزة.

2. **تميز المنتج:** معناه قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، خصائص خاصة بالمنتج، خدمات ما بعد البيع... إلخ). لذا يصبح من الضروري فهم المصادر المحتملة لتمييز المنتج من خلال أنشطة سلسلة القيمة. (2)

(1) بوغرارة نادية، مرجع سابق ذكره، مصر، ص 45.

(2) نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص: 84

المبحث الثاني: اثر التسيير الجبائي علي تنافسية المؤسسة.
المطلب الأول: تأثير بعض المؤشرات الضريبية علي تنافسية المؤسسة.
و تتمثل في:

1- مؤشر الضغط الضريبي :

انه مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرة المؤسسة على تحمل العبء الضريبي.

ويعد معدل الضغط الضريبي المرتفع على تشييط النشاط الإنتاجي داخل المؤسسة لان للضريبة أثرا معرقلا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باعتبار هذا الأخير مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، كما يؤثر الضغط الضريبي على تنافسية المؤسسة بصورة مباشرة من خلال تأثيره على النتيجة الصافية (الربحية) فتأثير الضغط الضريبي هنا يكون من خلال :

✓ ضريبة على أرباح الشركات و التي تحسب من النتيجة الإجمالية، فكلما كان معدل الضريبة مرتفعا كلما كان لها تأثير سلبي على الربح أي أنها تمتص جزء من الأرباح.

✓ الضرائب والرسوم الأخرى والتي تدخل في تكلفة صنع المنتج، فكلما كانت هذه الضرائب والرسوم مرتفعة كلما أدى ذلك إلى تكلفة الصنع التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر المنتج وعليه فان الضغط الجبائي المتوازن يسمح للمؤسسة من توسيع في أنشطتها ثم زيادة المادة الخاضعة للاقتطاع الضريبي في الأمد القصير والمتوسط. (1)

2- مؤشر الخطر الضريبي:

(1) يحي الخضر، مرجع سابق ، ص76.

يعتبر أعباء إضافية تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموماً، وينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي. (1)

كما يؤدي تعرض المؤسسة للمخاطر الضريبية الى جعلها في حالة ارتباك مما يعرقل مجهوداتها ويحرمها من القدرة التنافسية التي تتوفر لدى بعض المؤسسات التي استطاعت تحقيق الفعالية والقدرة على التحكم في تسييرها الضريبي، فالمؤسسة التي تستطيع التحكم في خطرها الضريبي تتمكن من تأهيل نفسها لتحقيق مكاسب اتجاه المنافسين أما المؤسسة التي لم تسيّر خطرها الضريبي بشكل جيد فان بقاؤها في حد ذاته محل تهديد حقيقي .

فعدم تعرض المؤسسة لخطر ضريبي يعتبر عاملاً مهماً و مشتركاً يجب قياسه و الوقوف عليه من قبل المؤسسة و بعض المتعاملين معها نظراً لكون أن جل نشاطات المؤسسة إلا و لها انعكاسات ضريبية.

3- مؤشر الازدواج الضريبي:

يعرف الازدواج الضريبي بأنه ظاهرة تتحقق إذا ما فرضت نفس الضريبة أو ضريبة أخرى شبيهة على جهة ضريبة واحدة أو من سلطتين ماليتين مختلفتين.

يعرف أيضاً بأنه فرض نفس الضريبة مرتين أو أكثر على نفس الممول بالنسبة لنفس المادة الخاضعة لنفس الضريبة. (2)

المطلب الثاني: أشكال المزايا الضريبية الممنوحة للمؤسسة

أولاً: الأشكال الضريبية الممنوحة للمؤسسة.

يأخذ الامتياز الضريبي المتعلق بالاستثمار عدة أشكال فقد يكون شكل تخفيض أو إعفاء من الضريبة أو الإجراءات الضريبية التقنية والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة، يختلف شكل الامتياز حسب الهدف المراد تحقيقه، وتقسّم إلى الأشكال التالية: (3)

1- الإعفاء الضريبي:

ونقصد بالإعفاء الضريبي هو عبارة عن إسقاط حق الدولة في مبلغ الضرائب المستحق عليها

مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة أو في ظروف معينة كما يمكن تعريفه أيضاً على انه عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما شكل مؤقت أو بشكل دائم، وذلك ضمن القانون و تلجأ الدول إلى هذا الاعتبار تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويأخذ الإعفاء الضريبي شكلين:

← **إعفاء دائم:** هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب و الرسوم طوال حياة المشروع ، و تمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق و فئات معينة.

(1) شريفي سمية، فعالية تسيير الخطر المباني في الشركات البترولية الجزائرية دراسة تحليلية لعينة من شركات البترولية الجزائرية بحاسي مسعود ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محامي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013، ص 14.

(2) حميد بوزيدة، جباية المؤسسات (دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة الرسم على القيمة المضافة: دراسة نظرية وتطبيقية) الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 55

(3) شعباني زوليفة، دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 29.

← **إعفاء مؤقت:** هو عدم دفع المكلف لضريبة مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي و قوانين الاستثمار، ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي عليها حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها.

وتجد الإشارة أنه يمكن تبويب الإعفاءات الضريبية:

- **الإعفاءات السياسية:** وهي الإعفاءات التي تكون بهدف توثيق الروابط السياسية و العلاقات مع الدول الأخرى ، و بهدف منع الازدواج الضريبي.

- **الإعفاءات الاقتصادية:** وهي الإعفاءات التي تشجع استثمارات معينة ، كما تهدف إلى دخول رؤوس أموال أجنبية و تشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في مجالات معينة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك المناطق.

- **و الإعفاءات الاجتماعية:** وهي الإعفاءات إلي تمنح للأفراد أو الجهات أو المؤسسات معينة ليس هدفها الربح، كمؤسسات الدينية و الخيرية و الثقافية، وذلك تشجيعا لهذه المؤسسات على عمل الخير . 2-
التخفيض الضريبي:

و يعرف التخفيض الضريبي بأنه إخضاع المكلفين لمعدلات السائدة ، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزام ببعض الشروط والمقاييس، المحددة ضمن قانون الاستثمار او من خلال النظام الضريبي المتضمن في القوانين المالية السنوية.

من خلال هذا التعريف يمكن تصنيف التخفيض الضريبي الى شكلين:

- **التخفيض في معدل الضريبة:** وهو ما يصطلح عليه أحيانا بالمعدلات و نعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار الضريبة بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة للعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم هذه المعدل عكسا مع حجمين المشروع، أو مع حجم المستخدم من العملة الوطنية أو مع أحجام التصدير من المنتجات، او مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية و لعل أهم مجال نجح فيه هذا النوع مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة.

- **التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة:** ونعني بذلك أن تستثني أو تستبعد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب الضريبة مثل ما هو معمول به في بعض الضرائب مثل الضريبة على الدخل الإجمالي...الخ.

3- **الإجراءات الضريبية التقنية:** و يقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني، المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، و يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها:

- **الإهلاك:** يعرف الإهلاك على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات والتي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية. يعتبر نظام الإهلاك حافزا ضريبيا ذلك انه يؤثر على مقدار الضريبة التي تتحملها المؤسسة و توقيت دفع الضريبة، ويعالج الإهلاك من الناحية الضريبية على انه تكلفة تخفيض من الأرباح الخاضعة للضريبة بهدف السماح للمؤسسة بتحديد استثماراتها و إيجاد تدفق نقدي سنوي يساعدها على إعادة تمويل استثماراتها.

- **مكانية نقل و ترحيل الخسائر:** ان التشريع الضريبي يتضمن نصوصا تسمح للمؤسسة بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة التي تحققتها في السنوات اللاحقة أو السابقة باعتبار أن هذه الخسائر تدخل ضمن تكاليف المؤسسة عن السنوات سابقة اللاحقة ، وتختلف مدة

ترحيل الخسائر من من دولة على أخرى وقد تكون في بعض الأحيان غير محددة إلى غاية تغطية الخسائر

- **إعادة استثمار فائض القيمة:** ويمكن تعريف فائض القيمة انه كل إيراد أو زيادة ناتجة عن تنازل المؤسسة على عنصر من عناصر أصولها الثابتة بسعر يزيد عن القيمة المحاسبية الصافية، ويمكن للمؤسسة أن تستفيد من فائض القيمة من الضريبة بشرط أن تتعهد باستثمار هذا الفائض مضافا إليه الاهتلاكات المتراكمة لهذا الاستثمار ويجب أن يتم هذا الاستثمار في السنة التي تحقق فيها أو في السنة الموالية لتحقيق هذا الفائض أما في حالة عدم التزام المؤسسة بإعادة استثمار فائض القيمة فانه يدمج في الربح أو الدخل الخاضع مع حساب غرامات التأخير والتهرب .

- **إعادة تقييم الاستثمارات:** ونقصد بها تلك العملية التي تعمل على تصحيح أرصدة حسابات الاهتلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لتأخذ اثر ارتفاع الأسعار في الحسابات فإذن هي عملية تقوم المؤسسة بموجبها بإعادة النظر في قيم استثماراتها و بالتالي إعادة النظر في أقساط اهتلاك، وفقا لطريقة إعادة تقييم الاستثمارات كامتياز ضريبي فانه يتعين منح المؤسسة معنونة استثمارية تعادل مقدار الضريبة المستحقة على الفرق بين أقساط الاهتلاك وفقا لطريقة إعادة التقييم و أقساط الاهتلاك التقليدية و له مزايا: (استخراج فائض القيمة والذي هو غير خاضع للضريبة، التخفيض من اثر التضخم على المؤسسة، إضافة أقساط اهتلاك أخرى التي تعمل على تدعيم قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ، زيادة الطاقة الانتاجية للمؤسسة ،زيادة ربحية المؤسسة

ثانيا: المزايا الضريبية الممنوحة للمؤسسة.

1- الامتياز الضريبي المتعلق بالتشغيل: يأخذ الأشكال التالية :

1-1- التخفيض على أساس عمل شخص مشغل: وحسب هذا الشكل فانه يتم تخفيض جزء معين من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، حسب كل شخص او منصب شغل تحدته المؤسسة، وهذا وفقا لمعايير و شروط يحددها القانون، وقد يكون هذا التخفيض عبارة عن اقتطاع مبلغ ثابت من الدخل الخاضع للضريبة ، أو عن طريق إتباع سلم يتناسب طرديا مع عدد المناصب المحدثة .

وقد يطال هذا التخفيض الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة جراء الأجور ، مم يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة .

1-2- التخفيضات الضريبة للصناعات ذات الكثافة العمالية: وحسب هذا الشكل فان للصناعات ذات الكثافة العمالية إمكانية المفاضلة في معدل الاقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس نسبة رأس المال اليد العاملة، فالمفاضلة تكون في تخفيض المعدل الضريبي على المؤسسات ذات الكثافة العمالية ورفعها بالنسبة للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال ، كما تمنح امتيازات على الإرباح المعاد استثمارها الموجهة إلى استثمارات تحتاج إلى ايدي عاملة.

1-3- الامتياز الضريبي المتعلق بالتصدير: تعتبر الصادرات من أهم الأنشطة المدعمة للنشاط الاقتصادي، إذ تعمل على جلب العملة الصعبة والتعريف بالمنتوج المحلي ،لذا تلجا معظم الدول إلى تدعيم هذا النشاط بمنح امتيازات ضريبية من اجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية ويعتمد هذا الشكل على جملة من الآليات وأهمها:

2- الامتيازات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها إن تستفيد من إعفاء كل على دخلها الناتج عن التصدير، والذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، اذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتوج، والتي تكون عادة المنتجات المصنعة وليس المواد الأولية الخام أو على

أساس شكل المنتج المصدر، وشكل المؤسسة المستفيدة، إلا إن الفعالية لهذا الإجراء مرتبط ببعض العناصر منها:

✓ التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء ، وهذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات غير التقليدية.

✓ إن هذا التحفيز لا يكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية، إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين لها في أوطانهم الأصلية.

2-1- الامتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية: يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية ، ويستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات الضرورية، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر.

إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجه للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة، او المناطق الجنازية الحرة والتي تسعى الدول من ورائها الى جلب العملة الصعبة وإيجاد مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية

2-2- الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال: يعتبر اعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال والرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد على التخفيضات والإعفاءات الضريبية .

المطلب الثالث: مساهمة الامتياز الضريبي في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة

ويتمثل في: (1)

1- الامتياز الضريبي ومؤشر تكلفة الصنع:

تعتبر التكاليف الصنع وهيكلها من أهم محددات القدرة التنافسية للمؤسسة لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات السلعية والخدمية النهائية وتتحدد هذه التكاليف اعتمادا على أسعار مدخلات الإنتاج من المواد الأولية و الخام كلفة اليد العاملة و مدى توفرها و مستوى تدريبها و تأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا.

لذا فان جملة الضرائب المفروضة على عوامل الإنتاج (رأس المال، اليد العاملة ن المواد المستعملة) تؤدي عموما إلى ارتفاع تكلفة صنع المنتج في حالة لجوء المؤسسة إلى نقل عبئها من أجل تعويض قيمة الضريبة المدفوعة ، أو تنعكس على الربح المحقق مما يؤدي إلى إمكانية تحقيق خسارة في حالة تحمل المؤسسة العبء الضريبة من أجل المحافظة على السعر المساوي لأسعار المنافسين أو تحقيق سعر اقل منه يضاف إلى ذلك فان فرض ضرائب على السلع ذات الجودة العالية من شأنه أن يقلل من

(1) يحي لخضر، مرجع سبق، ص 88.

تدفقها نحو الدول المستوردة لذا فان الضرائب تعمل على انخفاض نمو التكنولوجيا وبالتالي تعمل على انخفاض الجودة و الاحتكاك بها.

وعليه فان سياسة الامتياز الضريبي تساهم في تدعيم مؤشر تكلفة الصنع من خلال تخفيض العبء الضريبي على مدخلات الإنتاج لتشجيع الاستثمار والإنتاج و تخفيف أعباء الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة كل هذه الأمور من شأنها أن تخفض تكلفة الصنع وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق الداخلية والخارجية عند قيام المؤسسة بعملية التصدير الذي يجب أيضا أن ندعمه بإعفاء الصادرات من كافة الضرائب و الرسوم و تذليل العقبات الإدارية .

2- الامتياز الضريبي و مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل:

إذا أخذنا في الاعتبار أن الضريبة تؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة عن السعر التوازني في السوق فان ذلك يؤدي إلى أن القطاع الخاص سوف يقلل من إنتاج السلعة التي تحمل بالضرائب المرتفعة مما يؤدي إلى تحقيق خسارة تتمثل في عدم استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الأمثل وهي خسارة بلا مقابل .

ومعنى ذلك أن الضريبة تؤدي إلى تشوه في هيكل الأسعار وبالتالي يؤدي ذلك إلى أن القرارات الإنتاجية للقطاع الخاص لن تكون سليمة تماما لأنها تتماشى مع التكلفة النسبية للإنتاج السلع المختلفة مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية ويحول دون الوصول إلى التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

يضاف إلى ذلك إلى ذلك فان السياسة الضريبية تتدخل في حالة عجز السوق التنافسي عن تخصيص الموارد بكفاءة و يرجع هذا الإخفاق إلى عدة عوامل ترتبط أساسا بطبيعة عمل السوق في حد ذاته، وتتجسد مظاهر إخفاق السوق في عدة صور مثل إخفاق السوق في تحقيق العمالة الكاملة، وإخفاقه في تحقيق أقصى معدلات النمو الممكنة.

وتعمل سياسة الامتياز الضريبي على دعم مؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل من خلال تخفيف العبء الضريبي على عوامل الإنتاج و أن كانت في بعض الأحيان ضرائب يمكن عيئها أو استرجاعها إلا أن تأثيرها كبير مما يؤدي بالمؤسسة في بعض الأحيان ضرائب يمكن نقل عيئها أو استرجاعها إلا أن تأثيرها كبير مما يؤدي بالمؤسسة في بعض الأحيان إلى الاستدانة من أجل مواجهة هاته الضرائب ولعل من أهم هذه الامتيازات هو الشراء بالإعفاء التي تمنحه بعض الأنظمة الضريبية للمؤسسة سواء قبل بداية النشاط أو خلال عملية النشاط بالنسبة لبعض السلع والموارد.

كما تؤثر سياسة الامتياز الضريبي على فعالية المؤسسة وهذا للدور الذي تلعبه المؤسسة في التنمية التنافسية، فإنها ترتبط بالتنمية نظرا لتأثيرها على حوافز المتعاملين في استعمال الأصول والموارد الاقتصادية، وهنا يحتل مفهوم حق الملكية مكانا جو هريا في نظرية المؤسسات ويتمثل حق الملكية في حق أي متعامل في استعمال الموارد و الأصول والتحكم فيها، و يكون حق الملكية مضمونا من خلال القيود الرسمية مثل القوانين و اللوائح و التشريعات ، وكذلك من خلال العادات و التقاليد و الأعراف داخل المجتمع.

3- الامتياز الضريبي و مؤشر الحصص من السوق :

يرى أن الحصص السوقية تترجم في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج فكلما استطاعت المؤسسة أن تحكم في المؤشرين السابقين كلما استطاعت من زيادة حصتها السوقية في ظل ثبات العوامل الأخرى وهنا يجب التمييز بين نوعين من السوق فهناك سوق محلية وأخرى دولية فقد تكون المؤسسة رائدة في

السوق المحلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي وهذا راجع الى اختلاف تكاليف الإنتاج ومن جهة أخرى السياسات والعقبات التي تضعها الدول من أجل حماية السوق المحلية.

ونجد أن النظام الضريبي من شأنه أن يعرقل انسياب المنتجات نحو السوق الدولية بسبب كثرة الضرائب و ارتفاع معدلاتها هذا من جهة و من جهة أخرى نجد أن ارتفاع الرسوم الجمركية من شأنه أن يعرقل دخول المنتجات الأجنبية نحو السوق المحلية .

لذا تلجأ جل الدول من اجل زيادة تنافسية مؤسساتها الاقتصادية الى إعفاءها من جميع الضرائب والرسوم بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير وهذا راجع الى أهمية عملية التصدير ضمن النشاط الاقتصادي، وهذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فتلجأ بعض الدول إلى إنشاء مناطق حرة حيث يتم تبادل المنتجات فيها دون دفع أي رسوم جمركية.

ويعمل الامتياز الضريبي على زيادة الحصة من السوق للمؤسسة من خلال مساهمته في تخفيض تكلفة الصنع للمنتج بمقدار الضريبة في حالة عدم الاستفادة من هاته السياسة، لأنها في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على المنتج تؤدي إلى ارتفاع السعر بمقدار الضريبة الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب وذلك حسب مرونة الطلب من جهة و من جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج وذلك حسب مرونة العرض، مما يجبر المؤسسة على التنازل على جزء من السوق أو الانسحاب من هذا السوق كليا.

ويعني ذلك أن فرض ضريبة على المؤسسة سوف يدفعها بها إلى نقل عبئها إلى المستهلكين و يترجم ذلك في صور رفع السعر، ويكون ذلك الارتفاع بمثابة المقدار الذي يتحمله المستهلك من الضريبة.

4- الامتياز الضريبي و مؤشر الربحية :

تسعى كل مؤسسة اقتصادية، من خلال الاستثمار في نشاط معين إلى تعظيم أرباحها بمعنى أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية، وتتأثر ربحية المؤسسة هنا بصورة مباشرة من خلال مختلف الضرائب المفروضة على الدخل او على الأرباح ، حيث تمثل هاته الأخيرة حصة الدولة في هاته الأرباح والمدخيل التي تحققها المؤسسات . ولذا فان فرض الضريبة مباشرة على الأرباح والمدخيل التي تحققها المؤسسة يؤدي بها إلى تحمل عبئها في المدى القصير وعدم ضمن تكلفة الصنع بغية استرجاعه، ولكن في المدى الطويل نلاحظ أن هذه الضرائب تؤدي إلى تخفيض معدلات ربحية المؤسسة مما يؤدي إلى الانسحاب من السوق أو ذلك النشاط يضاف إلى ذلك فان كانت معدلات هذه الضرائب مرتفعة هذا من جهة ومن جهة أخرى سياسة تحديد التكاليف القابلة للخصم التي تقرها بعض الأنظمة الضريبية، كلما عجزت المؤسسة على إنشاء القيمة لمساهميها باعتبار أن جزء هام من الربح يذهب في شكل ضرائب .

ويساهم الامتياز الضريبي في تحسين مؤشر الربحية من خلال جملة من الإعفاءات و التخفيضات التي تمنحها الدولة بغية تشجيع المؤسسات خاصة التابعة للقطاع الخاص، وزيادة معدلات نموه لأن هذه الإعفاءات والتخفيضات تسمح بتقليص أو انعدام الضريبة الواجبة الدفع من جهة ومن جهة أخرى إلى رفع الإرباح الصافية، الشيء الذي من شأنه أن يسمح للمؤسسة بممارسة أنشطتها الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالادخار والاستثمار أو منح عوائد هامة للشركاء والمساهمين.

كما يعتبر المعدل المنخفض الذي تستفيد منه الأرباح التي قررت المؤسسة إعادة استثمارها امتيازاً ضريبياً هاماً، حيث إن هذا المعدل يستجيب إلى الأهداف الاقتصادية، طالما انه يخص المؤسسات قصد تحسين قدراتها الإنتاجية فهذه السياسة الضريبية تأخذ في الحسبان حالات التضخم والنمو التكنولوجيا وفي هذا الصدد نجد أن التشريع الضريبي الجزائري يخضع الأرباح المعاد استثمارها إلى معدل منخفض على أن تلزم المؤسسة بإعادة استثماره في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات وباقتناء الأصول الثابتة كما تشكل تقنية الرصيد الجنائي امتيازاً لصالح المؤسسة حيث تعمل هذه التقنية على التخفيف من حدة الازدواج الضريبي

باعتبار أن الأرباح الموزعة بين الشركاء والمساهمين تخضع إلى الضريبة على الدخل الإجمالي ، وهذا بعد خضوع أرباح المؤسسة إلى الضريبة على الأرباح الشركات ففي ظل تطبيق هاته التقنية فان العوائد التي يتحصل عليها الشركاء والمساهمين سترتفع ولقد تم إدراج هذه التقنية ضمن التشريع الضريبي الجزائري في قانون المالية.

خاتمة الفصل:

سعيانا من خلال الدراسة التي قمنا للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما مدى قدرة الامتيازات الضريبية على دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم معالجة هذه الإشكالية عبر خمس فصول وهذا انطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها أو عدم صحتها.

حيث تم من خلال الفصل الأول تحديد الإطار النظري لكل من الضريبة والامتياز الضريبي، بهدف تبيان وتوضيح مختلف الإجراءات والمراحل التي تمر بها، والتي يجب على المؤسسة معرفتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى تبيان مختلف أشكال الامتيازات والتحفيزات المنظمة عبر التشريعات قصد الاستفادة منها والاستثمار فيها.

